Bait Al-Mashura Journal

مجلة بيت المشورة

مجلة دولية محكمة في الاقتصاد والتمويل الإسلامي

العدد (11) - أكتوبر 2019 م - دولة قطر

تصدر عن

بيت المشورة للاستشارات المالية

إلكتروني ISSN : 2409-0867

ورقـــي ISSN : 2410-6836

mashurajournal.com

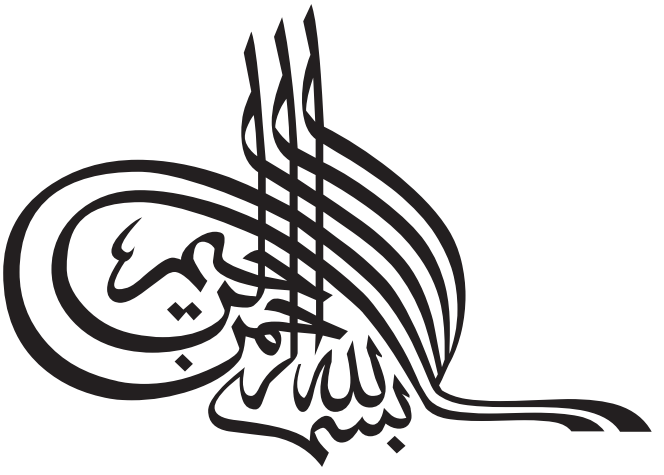
بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة بيت المشورة

مجلة دولية محكمة في الاقتصاد والتمويل الإسلامي

الجهة المصدرة

Published by:

بيت المشورة للاستشارات المالية
الدوحة – قطر ص.ب: 23471
www.b-mashura.com

Bait Al-Mashura Finance Consultations
Doha-Qatar P.O. Box 23471
www.b-mashura.com

عن المجلة..

مجلة علمية دولية محكمة تعنى بنشر البحوث في مجالات الاقتصاد والتمويل الإسلامي، وتصدر مرتين في السنة.

تهدف المجلة إلى إتاحة الفرصة للباحثين والمتخصصين لتحكيم ونشر نتاجهم العلمي (عربي – انجليزي) من بحوث ودراسات في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي، كما تهدف إلى نشر الوعي المعرفي من خلال إتاحة هذه البحوث والدراسات للمستفيدين عبر وسائط النشر الورقية والإلكترونية.

الرؤية..

أن تكون مجلة علمية دولية رائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

الرسالة..

نشر البحوث العلمية المحكمة في مجال الصناعة المالية الإسلامية، وفق المعايير العالمية المعتمدة.

الأهداف..

- إتاحة الفرصة للباحثين لتحكيم ونشر بحوثهم في مجال الصناعة المالية الإسلامية.
- الإسهام في دعم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية من خلال البحوث العلمية المتسمة بالأصالة والتجديد وفق المعايير العلمية المعتبرة.
- تحقيق عالمية التمويل الإسلامي وفق الرؤية العصرية بضوابطها الشرعية وأخلاقياتها المهنية.
- تأسيس مكانز للمعلومات تحقق المرجعية العلمية بحيث تكون المجلة سجلاً وثائقياً للبحوث والدراسات في مجال الصناعة الماليةالإسلامية.

العناوين للتواصل:

http://www.mashurajournal.com info@mashurajournal.com

رئيس التحرير

د. خالد بن إبراهيم السليطي

المدير العام للحي الثقافي (كتارا)
قـطـر

نائب رئيس التحرير

د. أســامة قيـس الدريعـي

العضو المنتدب الرئيس التنفيذي
لبيت المشورة للإستشارات المالية – قطر

مدير التحرير

د. فؤاد حميد الدليمي

بيت المشورة للاستشارات المالية – قطر

فريق التحرير

د. إبراهيم حسن جمّال

بيت المشورة للاستشارات المالية – قطر

د. عمر يوسف عبابنه

بيت المشورة للاستشارات المالية – قطر

أ. محمد مصلح الدين مصعب

بيت المشورة للاستشارات المالية – قطر

أ. محمد نفيل محبوب

بيت المشورة للاستشارات المالية – قطر

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. حبيب أحمد

جامعة دورهام – المملكة المتحدة

أ. د. إبراهيم محمد خريس

جامعة الزرقاء – الأردن

أ. د. محمد قراط

جامعة القرويين – المغرب

د. محيي الدين الحجار

جامعة باريس الثامنة وجامعة باريس الأولى
(بونتيون سوربون) – فرنسا

أ. د. محمد الأفندي

جامعة صنعاء – اليمن

أ. د. أسامة عبد المجيد العاني

كلية الفارابي الجامعة – العراق

د. أحمد بلوافـي

جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية

د. محمد الشريف العمري

جامعة السلطان صباح الدين زعيم
تـركيـا

الهيئة الاستشارية

د. إبراهيم عبد الله الأنصاري

عميد كلية الشريعة والدراسات الاسلامية
جامعة قطر – قطر

أ. د. عبد الله الزبير عبد الرحمن

رئيس الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية وأستاذ بجامعة القرآن والعلوم الإسلامية – السودان

أ. د. عبد الرحمن يسري أحمد

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية
جامعة الاسكندرية – مصر

أ.د. صالح قادر كريم الزنكي

رئيس قسم الدراسات الإسلامية – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة قطر – قطر

أ. د. عصام خلف العنزي

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت – الكويت

د. العياشي الصادق فداد

المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية – السعودية

أ. د. عائشة يوسف المناعي

مدير مركز محمد بن حمد آل ثاني لإسهامات المسلمين في الحضارة-جامعة حمد بن خليفة – قطر

د. خالد العبد القادر

عميد كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة قطر – قطر

أ. د. علي محمد الصوا

عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ببنك صفوة الإسلامي، الجامعة الأردنية – الأردن

أ. د. محمد أكرم لآل الدين

المدير التنفيذي للأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية-إسرا – ماليزيا

أ. د. عبد الودود السعودي

جامعة السلطان الشريف علي الإسلامية - بروناي

د. مراد بوضاية

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة قطر – قطر

نبذة عن الجهة المصدرة

بيت المشورة للاستشارات المالية

Bait Al-Mashura Finance Consultaions

نبذة عن بيت المشورة للاستشارات المالية

توطئــة:

بيت المشورة للاستشارات المالية هي شركة مساهمة قطرية تأسست عام 2007 م، وتعد الأولى في دولة قطر في تقديم الاستشارات المالية الشرعية والرقابة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى الاستشارات الإدارية والتدريب والتطوير.

تعمل على تقديم الحلول والأعمال الإبداعية ضمن نطاق خدماتها للشركات والأفراد، ولأجل رفع مستوى الأداء انضمت بيت المشورة لعضوية تحالف مجموعة(LEA)، وهي شركة أمريكية تعتبر ثاني أكبر شركة عالمية متخصصة في الاستشارات والتدقيق.

ومن أجل مواكبة التطور السريع في قطاع التمويل الإسلامي عمدت بيت المشورة إلى تقنين أعمال الهيئات الشرعية والتدقيق والرقابة تماشياً مع التطور السريع والانتشار الواسع لأعمال التمويل الإسلامي في العالم، بالإضافة إلى الاهتمام بالجانب العلمي والمعرفي المتمثل في نشر المفاهيم والقيم والأخلاق المالية الإسلامية، لتكون شريكاً حقيقياً في نجاح العمل المصرفي الإسلامي.

رؤيتنا:

أن نكون شركة رائدة عالمياً في تقديم الاستشارات المالية والاستشارية والشرعية والإدارية والتدقيق الشرعي والتطوير والتدريب في مجالات الصناعة المالية المختلفة.

رسالتنا:

نشر المفاهيم والقواعد والأحكام المتعلقة بالصناعة المالية، ومتابعة تطبيقها بأعلى معايير الجودة والتميز من خلال الأساليب العلمية الحديثة والعنصر البشري المؤهل.

قيمنا:

الأمانة، المصداقية، الاحترافية، الشفافية، روح الفريق، السرية.

أهدافنا:

- نشر ثقافة الصناعة المالية داخل دولة قطر وخارجها.
- استحداث وتطوير منتجات مالية تواكب النمو في الصناعة المالية عموماً والإسلامية على وجه الخصوص ودعم وضعها التنافسي.
- الاستثمار في العنصر البشري لإعداد كوادر مؤهلة علمياً وعملياً في مجال الاستشارات المالية والهيئات الاستشارية والرقابة والتدقيق الشرعي.
- تحقيق رضا المتعاملين عن الخدمات المقدمة.
- التواصل مع المؤسسات المالية محلياً وإقليمياً وعالمياً.

قواعد النشر

أولًا: شروط النشر العامة

1ـ تعنى المجلة بنشر المواد المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي باللغتين: العربية والإنجليزية، سواء أكانت بحوثًا أصيلة، أم تقارير عن مؤتمرات وندوات وورش عمل، أم عروضاً لأطاريح علمية مما له صلة بمجال التخصص .

2ـ تعنى المجلة بنشر البحوث التي لم يسبق نشرها، بأيّ وسيلة من وسائل النّشر، ولا قُدِّمت للنّشر في مجلة أخرى، ويوثق ذلك بتعهد خطي من الباحث.

3ـ البحوث التي تصل إلى المجلة لا تُرد سواء أُنشرت أم لم تنشر .

4ـ لا يجوز نشر البحث في مكان آخر بعد إقرار نشره في المجلة إلا بعد الحصول على إذن خطي بذلك من رئيس التحرير .

5ـ في حال ثبوت إخلال الباحث بالأمانة العلمية فإن للمجلة الحق باتخاذ الاجراءات اللازمة وتعميم ذلك على المجلات المتعاونة.

6 – تعتبر المجلة غير ملزمة بإبداء الأسباب في حالة عدم النشر.

ثانياً: شروط النشر الخاصة

1ـ ضرورة التقيد بالقيم الموضوعية والأخلاقية للبحوث العلمية؛ ومنها :

أ- اتسام البحث بالأصالة وسلامة الاتجاه علمياً وفكرياً .

ب- البُعد عن تجريح الأشخاص والهيئات أثناء النقد العلمي في البحث .

ج- معالجة البحث القضايا المُعاصرة والأقرب إلى حاجة الواقع الإنساني معالجة نظرية تطبيقية.

د- ملازمة الموضوعية والتجرد عن الميول والاتجاهات الشخصية .

2ـ حسن الصياغة العلمية للبحث، ومراعاة ما يلي :

أ- سلامة اللغة وخلوها من الأخطاء اللغوية والنحوية.

ب- مراعاة علامات الترقيم والقواعد الإملائية .

ج- الدقة في التوثيق وتخريج النصوص والشواهد.

3ـ أن لا تزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة من القطع العادي (A4) بما في ذلك الملخصان: العربي والانجليزي، وكذا المراجع والملاحق .

4ـ حجم الخط ونوعه :

أ- البحوث المكتوبة بالعربية يكون حجم الخط فيها: (16) وخط الهامش: (12)، ونوع الخط.
(Traditional Arabic)

ب- أما البحوث المكتوبة بالانجليزية فيكون حجم الخط: (14) والهامش: (10) ونوع الخط.
(Times New Roman)

5ـ يرفق البحث بملخصين باللغتين: العربية والانجليزية؛ على أن لا يتجاوز كل واحد منهما (300) كلمة بلغة رصينة؛ ويتضمن كلا الملخصين: توضيح فكرة البحث والجديد الذي أتى به البحث في بداية الملخص .

6ـ يُقسم البحث وينظَّم وفق متطلبات منهج البحث العلمي، حفاظًا على نسق البحوث والتقارير المنشورة في المجلة، على النحو الآتي :

أ- المقدمة وتشمل: موضوع البحث، وأهميته، ومشكلته، وحدوده، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة (إن

وجدت)، وهيكلة البحث التفصيلية .
ب- متن البحث، وينبغي أن يكون مقسمًا إلى مباحث ومطالب متسقة ومترابطة .
ج- الحرص على عرض فكرة محددة في كل مبحث تجنبًا لإطالة الفقرات والعناوين الفرعية.
د- الخاتمة، وتكون ملخصة وشاملة للبحث متضمنة لأهم (النتائج) و(التوصيات).
هـ قائمة المصادر والمراجع والملاحق .
7 ـ يتم اتباع منهج (MLA) في توثيق البحوث كالآتي:
أ- ذكر المصادر والمراجع في الحاشية السفلية لأول مرة بالشكل الآتي:
(شهرة المؤلف،الاسم الأول، اسم الكتاب، مكان النشر، الناشر، رقم الطبعة، تاريخ النشر، الجزء والصفحة)
ب- ذكر المصدر والمرجع عند تكراره في الهامش التالي مباشرة (المرجع نفسه،الجزء والصفحة) وعند ذكره في موطن آخر من البحث فيكون (شهرة المؤلف، اسم الكتاب، الجزء والصفحة).
ج- إذا خلا المرجع من بعض البيانات، فتذكر الاختصارات المتعارف عليها على النحو الآتي :
ـ بدون مكان النشر: (د. م). بدون اسم الناشر: (د. ن)
ـ بدون رقم الطبعة: (د. ط). بدون تاريخ النشر: (د. ت)
د- توضع الهوامش أسفل كل صفحة بترقيم متسلسل من بداية البحث إلى آخره .
هـ تثبت مصادر ومراجع البحث في نهاية البحث .
و- الرسومات والبيانات والجداول ونحوها، يراعى فيها ما يلي :
ـ تدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في المتن، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وترقم ترقيمًا متسلسلًا، وتكتب عناوينها والملاحظات التوضيحية في أسفلها .
ـ تدرج الجداول في المتن وترقم ترقيمًا متسلسلًا وتكتب عناوينها في أعلاها، أما الملاحظات التوضيحية فتكتب أسفل الجدول .
ز- في حالة قبول البحث يلتزم الباحث بترجمة المراجع العربية الواردة في نهاية البحث إلى اللغة الإنجليزية (Roman Script).

ثالثًا: سير البحوث

ـ ترسل الأبحاث إلكترونيًا إلى العنوان الخاص بالمجلة (info@mashurajournal.com).
ـ تقوم هيئة تحرير المجلة بالفحص الأولي للبحث، ومن ثم تقرر أهليته للتحكيم، أو رفضه .
ـ تُحكَّم البحوث والدراسات المقدمة للنشر في المجلة من قِبل اثنين من المحكمين على الأقل .
ـ تُعاد البحوث إلى الباحثين بعد تحكيمها لغرض التعديل إن لزم .
ـ إذا تم قبول البحث للنشر، فإنّ كافة حقوق النشر تؤول للمجلة، ولا يجوز نشره بأيّ وسيلة من وسائل النشر الورقية أو الإلكترونية، إلاّ بإذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة .
ـ تنشر البحوث المقبولة حسب تسلسلها على الموقع الرسمي للمجلة.
ـ إذا تم نشر البحث فيمنح الباحث نسخة مجانية من المجلة التي تم نشر بحثه فيها.

الفهـرس

تقديم..... 23

إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا

أ.د أسامة عبد المجيد العاني ، أمجد أحمد خليفة القندولي 27

أثر دعائم نموذج التطوير خُماسي الأبعاد في التغلب على المعوقات الداخلية والخارجية للمصارف الإسلامية

نافذ فايز أحمد الهرش 71

المصارف الإسلامية الرقمية «رؤية مقاصدية»

د. مراد بوضاية.....117

إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في فلسطين «الفرص والتحديات»

سهى مفيد أبو حفيظة، د. أحمد سفيان تشي عبد الله 153

دور الزكاة والوقف في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

د. إيمان بومود 191

Tradable And Non-Tradable Right From Islamic Law Of Contracts Perspective

Muhammad Ziaurrahman 285

تقـديـم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فيطيب لنا أن نقدم لكم العدد الحادي عشر من «مجلة بيت المشورة» والذي ضم عددًا من البحوث العلمية المتميزة في موضوعاتها ضمن تخصص الاقتصاد والتمويل الإسلامي؛ حيث تناولت دراسةً وتقييماً لإمكانية تحوّل المصارف التقليدية إلى إسلامية وإنشاء النوافذ الإسلامية، كما تضمنت بحثًا نوعيًا حول المصارف الإسلامية الرقمية وفق الرؤية المقاصدية، كما تطرق أحدها إلى استخدام التكنولوجيا والبرامج المتطورة وأثرهما في التغلب على المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية، وسعى آخر إلى بيان الحقوق المتداولة وغير المتداولة من المنظور الإسلامي، بالإضافة إلى دراسة لتفصيل دور الزكاة والوقف في تمويل المؤسسات والنشاطات الاقتصادية.

ونحمد الله تعالى على تيسيره سبل انتشار المجلة واتساع رقعتها واستمرار مسيرتها في خدمة العلم الشرعي في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي، وعلى ما تحظى به المجلة من ثقة الباحثين والمهتمين وقبولها لدى المؤسسات العلمية والأكاديمية، وما شرفت به من نخبة طيبة من الخبراء والأساتذة والمختصين في الهيئة الاستشارية وهيئة التحرير، وإصرار إدارتها على مواصلة النجاحات وبذل الجهد لتنفيذ رؤيتها وتطوير الصناعة المالية الإسلامية ورفع جودة وتصنيف البحث العلمي المتخصص في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي.

فلا زال البحث العلمي هو الركيزة الأساس في نهوض العلوم وتطور القطاعات الاقتصادية والمالية، والداعم الكبير في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك عبر إسهامات الباحثين والمختصين وعرض نتاجهم العلمي، لذا عمدت مجلة بيت المشورة في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات وسرعة عجلة التطور إلى الاهتمام الكبير في مجال البحث العلمي ودعوة الباحثين والمختصين إلى النظر في المستجدات والتطورات المستقبلية إضافة إلى القضايا الواقعية لغرض تكوين رؤية علمية ورسم خطة منهجية متخصصة للواقع والمستقبل.

وتؤكد المجلة للسادة الباحثين والمهتمين استمرارها بمبدأ التطوير والمراجعة الدائمة، للارتقاء بمستوى وجودة المنتجات البحثية من الناحية العلمية والفنية، لتحقيق رؤيتها بأن تكون المجلة العلمية الرائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية، وتحقيق أعلى المعايير الدولية للنشر العلمي الرصين واستيفاء متطلبات النشر العالمي لدى أشهر وأهم قواعد البيانات العالمية المرموقة.

نسأل الله تعالى التوفيق والسداد والهداية والرشاد

هيئة تحرير المجلة

الدراسات والبحوث

أثر دعائم نموذج التطوير خُماسي الأبعاد في التغلب على المعوقات الداخلية والخارجية للمصارف الإسلامية

نافذ فايز أحمد الهرش

باحث في الصيرفة الإسلامية ومدير استثمار في مؤسسة مصرفية- الأردن

(سلّم البحث للنشر في 20/ 1/ 2019م، واعتمد للنشر في 24/ 3/ 2019م)

الملخص

واجهت المصارف الإسلامية معوقات وتحديات حقيقية في المجالات الداخلية والخارجية بعد أن أصبحت تؤدي دورًا مهمًا في الاقتصاد العالمي، خصوصًا بعد الأزمة المالية العالمية وما تبعها من آثار على اقتصاديات العالم. قدم البحث نموذجًا جديدًا لتطوير عمل المصارف الإسلامية يرتكز على أبعاد خمسة ترتبط مباشرة بالمعوقات التي تواجه الصيرفة الإسلامية، وهذه المعوقات داخلية، وتشمل: تقليدية العمل المصرفي الإسلامي، وغياب المنتجات المبتكرة، والمعوقات الشرعية، وضعف الموارد البشرية الكفؤة والمؤهلة، ومعوقات خارجية، وتشمل غياب الأسواق المالية الخاصة بالمصارف الإسلامية، إضافة للمشاكل والتحديات الخارجية الأخرى، كالعولمة، والاندماج المصرفي، والمتطلبات التكنولوجية الحديثة، وضعف تعاون البنوك الإسلامية فيما بينها. أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لجميع دعائم النموذج في التغلب على المعوقات الداخلية والخارجية للمصارف الإسلامية. أوصت الدراسة بأهمية تبنى

نموذج التطوير خُماسي الأبعاد لتطوير عمل المصارف الإسلامية من خلال دعائم هذا النموذج وهي: التمييز، التشريع، التنوير، التطوير، والتحرير، وذلك وُصولًا لتمكين المصارف الإسلامية من تعزيز حضورها على المستويين المحلي والعالمي في إطار المنافسة العادلة، وبما يضمن تحقيق التنمية المستدامة في كافة قطاعات العمل، إضافة لأهمية تأسيس دوائر البحث والتطوير، وتشجيع البحث العلمي، وابتكار المنتجات الجديدة.

الكلمات المفتاحية : نموذج التطوير خُماسي الأبعاد، تقليدية العمل المصرفي، المعوقات الشرعية، الأسواق المالية، العولمة، الاندماج المصرفي.

Impact of a five-dimensional development framework in overcoming Internal and external constraints of Islamic banks

Nafith Fayez Ahmad Alhersh

Islamic Finance Researcher & Investment Director in a bank - Jordan

Abstract

Islamic banks faced real obstacles and challenges in the internal and external fields after becoming an important player in the global economy, especially after the global financial crisis and the consequent effects on the world's economies. The research presented a new model for the development of Islamic banks based on five dimensions linked directly with these obstacles facing Islamic banking. These obstacles divided to internal such as: Traditional in Islamic banking, lack of innovative products, legal obstacles , weak qualified human resources and external constraints such as the absence of specialized financial markets for Islamic banks, in addition to other problems such as globalization, mergers , requirements of modern technology and lack of cooperation between Islamic banks. The most prominent results of the study is : there is a significant effect between supportive factors of the model to overcome the obstacles. The study recommended the adoption of the five-dimensional development model through Highlighting Islamic banking , legislation, Enlightenment, Development and Liberalization in order to enable Islamic banks to enhance their presence at both local and international levels through fair competition and ensuring sustainable development in all sectors of work. In addition, it recommended the importance of establishing Research & Development,

encouraging scientific research and innovation of new products.

Keywords: Five-dimensional development model, Traditional in Islamic banking, legal obstacles, Financial Markets, Globalization, Mergers.

المقدمة

حققت الصيرفة الإسلامية نموًا وتطورًا أكبر من المتوقع نتيجة لتطور أعمالها في عالم المال والأعمال ومنافستها للصيرفة التقليدية، وانتشرت الصيرفة الإسلامية عالميًا وأثبتت ديناميكية وديمومة فعالة منذ الأزمة المالية العالمية في 2008 نتيجة لوجود بذور الأزمات في النظام المالي العالمي القائم على الرأسمالية، وامتازت الصيرفة الإسلامية بالكفاءة، وكانت أقل عرضة للصدمات المالية وأكثر مرونة في ادارة المخاطر.

إذ قُدّرت الأصول المالية العالمية في صناعة التمويل الإسلامي بـ 2.483 تريليون دولار أمريكي عام 2017 ومن المتوقع أن ترتفع قيمتها إلى 3.809 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2023 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ 7.7 % [1].

وبالرغم من هذا النجاح فقد واجه العمل المصرفي الإسلامي العديد من المعوقات في طريقه وتطوره على مستوى كافة الصعد، هذه المعوقات تمثل مشكلة الدراسة الأساسية التي سنتطرق إليها مع تقديم النتائج والتوصيات اللازمة وفق نموذج جديد لتطوير العمل المصرفي في الأسواق المحلية والدولية يرتكز على أبعاد خمسة ترتبط مباشرة بالمعوقات الداخلية والخارجية التي تواجه المصارف الإسلامية.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث في تقديم نموذج مبتكر يُمكن تطبيقه على أرض الواقع الحي قد يساعد في حل المعيقات والإشكالات في الصناعة المصرفية الإسلامية، وقد يُحسّن نوعية الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية ويساعدها على تجاوز الصعاب وبالتالي يُؤمل أن يُقدم هذا البحث جزءًا في هذا الجانب، وأن يرفد الاقتصاد الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في كافة قطاعات العمل.

(1) تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي 2018/ 2019، تقرير صادر عن مركز دبي للاقتصاد الإسلامي بالتعاون مع ثومسون رويترز وديناردستاندرد، 2018، ص14.

مشكلة البحث

تواجه المصارف الإسلامية مشكلات حقيقية تعترض مسيرتها وتحد من تطورها في الأسواق المحلية والدولية، الأمر الذي يخلق إشكالات في مجالات الفكر والاقتصاد الإسلامي، ويضعف عملها ويقلل من ربحيتها ويعيق تطورها وانتشارها، وعليه تتمحور مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

- ما هي الإشكالات والمعوقات الداخلية التي تواجه المصارف الإسلامية؟
- ما هي الإشكالات والمعوقات الخارجية التي تواجه المصارف الإسلامية؟
- ما واقع العمل المصرفي الاسلامي؟
- ما هو أثر دعائم النموذج المقترح (خُماسي الابعاد) لتطوير عمل المصارف الإسلامية في التغلب على الإشكالات والمعوقات الداخلية والخارجية؟

أهداف البحث

تكمن أهداف البحث في النقاط التالية:

- تحديد أهم الإشكالات والمعوقات الداخلية التي تواجه المصارف الإسلامية.
- تحديد أهم الإشكالات والمعوقات الخارجية التي تواجه المصارف الإسلامية.
- تقديم فكرة موجزة عن واقع العمل المصرفي الإسلامي نشأة وتطورًا.
- بيان دعائم نموذج التطوير خماسي الأبعاد في تحقيق التنمية المستدامة للمصارف الإسلامية.

فرضيات الدراسة

1. الفرضية الرئيسة الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ لدعائم نموذج تطوير المصارف الإسلامية (التمييز للتغلب على التقليدية والتمييز لتطوير المنتجات، التشريع، التنوير) للتغلب على المعوقات الداخلية للمصارف الإسلامية، وينبثق عنها الفرضيات التالية:

1.1 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ لتمييز العمل المصرفي الإسلامي للتغلب على المعوقات الداخلية المتمثلة في تقليدية العمل المصرفي الإسلامي.

1.2 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ لتمييز العمل المصرفي الإسلامي للتغلب على المعوقات الداخلية المتمثلة في غياب المنتجات المبتكرة.

1.3 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ للتشريع للتغلب على المعوقات الداخلية المتمثلة في معوقات الجوانب الشرعية.

1.4 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ للتنوير للتغلب على المعوقات الداخلية المتمثلة في ضعف العناصر البشرية الكفؤة والمؤهلة.

2. الفرضية الرئيسة الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ لدعائم نموذج تطوير المصارف الإسلامية (التطوير، التحرير) للتغلب على المعوقات الخارجية للمصارف الإسلامية.

وينبثق عنها الفرضيات التالية:

2.1 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ للتطوير للتغلب على المعوقات الخارجية المتمثلة في غياب الأسواق المالية.

2.2 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ للتحرير للتغلب على المعوقات الخارجية المتمثلة في المعوقات الأخرى كالاندماج والعولمة والتكنولوجيا وضعف التعاون.

مصادر البيانات

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي كمنهجية بحثية في مراجعة أدبيات العمل المصرفي ذات العلاقة المباشرة في هذه الدراسة وقد استند الباحث على مصادر البيانات التالية:

أ. تجميع المعلومات بواسطة الأدوات التالية:

1. ملاحظات وخبرات الباحث.

2. مقابلات الباحث للمختصين.

ب. الكتب والمراجع والدراسات وأعمال المؤتمرات والندوات التي تناولت المعوقات **والتحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي.**

ج. استبانة أُعدّت خصيصًا لهذه الغاية.

الدراسات السابقة

تناولت عدة دراسات وأبحاث التحديات والمعوقات التي تواجه الصيرفة الإسلامية و فيما يلي عرض لأهم هذه الدراسات:

1. نبيلة نين، وفوزي محيريق (2015)، بعنوان: «تحديات عمل المصارف الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري»[2]. تناولت الدراسة أبرز تحديات عمل المصارف الإسلامية وهي ضعف الموارد البشرية المؤهلة في الجانبين المصرفي والشرعي وانعدام السوق المالي الإسلامي وضعف التعاون فيما بين البنوك الإسلامية وتحديات الجوانب الشرعية والنظرة التقليدية من قبل العملاء للمصارف الإسلامية إضافة للمعوقات الخارجية كضعف الهياكل الانتاجية والاستثمارية في البلدان الإسلامية، وخلصت الدراسة أن النظام المصرفي بالجزائر يطبق قانون النقد والقرض المتعلق بنشأة البنوك الخاصة ويعامل المصارف الإسلامية على أنها مصارف تقليدية، وهو ما يرفع سقف التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية بالجزائر.

2. أحمد السعد، وحمود بني خالد (2014)، بعنوان: «التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية – مشكلة السيولة أنموذجًا»[3]، حيث تطرقت الدراسة لتحديات السيولة والتشريعات القانونية التي تنظم عمل المصارف الإسلامية وواقع السيولة في المصارف الأردنية وقدمت مقترحات لحل مشاكل نسبة السيولة النقدية وأهمية علاقة البنوك الإسلامية مع البنك المركزي من خلال التشريعات والقوانين الناظمة.

3. عيسى دراجي، ومنور اوسرير (2011)، بعنوان «تحديات الصناعة المصرفية الإسلامية»[4]، حيث تناولت الدراسة التحديات الداخلية للصناعة المصرفية

(2) نين، نبيلة ومحيريق، فوزي، تحديات عمل المصارف الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الماجستير لجامعة الشهيد حمد لخضر بالوادي- الجزائر، 2015.

(3) السعد، أحمد و بني خالد، حمود، التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية – مشكلة السيولة أنموذجًا، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للمالية والمصرفية الإسلامية، الجامعة الاردنية، عمان، الأردن، (6-7/ 8/ 2014).

(4) دراجي، عيسى، و اوسرير منور، تحديات الصناعة المصرفية الإسلامية، دراسة قدمت للملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي «الواقع ورهانات المستقبل»،الجزائر، (23-24)/ 2/ 2011.

الإسلامية وتحديات تحرير تجارة الخدمات المالية، وتحديات مقررات لجنة بازل والفجوة التكنولوجية، وتحديات العمل في البورصة، والمنافسة مع المصارف التقليدية والعلاقة بالمصرف المركزي، وخلصت إلى: توعية الرأي العام وإعلامه بحقيقة بُعد المصرف الإسلامي عن الربا، وضرورة حث البنوك المركزية على تبني الطبيعة الخاصة للمصارف الإسلامية، وتطوير أساليب الرقابة المالية والافصاح وايجاد آلية توحيد الفتاوي، وحث الدول والحكومات على إصدار القوانين الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي.

4. محمد علي العقول (2011)، بعنوان «المعوقات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية»[5]، بينت الدراسة أن هذه المشكلات تقع في مجموعتين :أولهما داخلية ترتبط بالموارد البشرية، وثانيهما خارجية ترتبط بطبيعة العلاقة مع البنوك المركزية من جهة والعولمة وتحدياتها من جهة أخرى، وأوصت الدراسة بضرورة توفير الكفاءات البشرية المتخصصة في مجالي العمل المصرفي والرقابة الشرعية، بالإضافة إلى بناء التكتلات المصرفية الإسلامية بما يُمكّن المصارف الإسلامية من تعزيز تواجدها على المستويين المحلي والعالمي في إطار المنافسة العادلة.

5. عمر زهير حافظ (2004)، بعنوان «البنوك الإسلامية أمام التحديات المعاصرة»[6]، تناول الباحث أبرز التحديات المعاصرة للمصارف الإسلامية ومنها: علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي، وتحديات مجتمع الأعمال، وتحديات نظام الاقتصاد والعلاقة مع النظام المصرفي العالمي، وخلصت الدراسة إلى أهمية توفير الإطار والدعم المؤسسي السليم للصناعة المصرفية من خلال وجود هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والسوق المالي، وضرورة معالجة الجوانب الرقابية والشرعية مراعاة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي وخصوصيته.

6. اسماعيل العماوي (2003)، بعنوان «المعوقات الخارجية للمصارف الإسلامية»[7]،

(5) العقول، محمد علي، المعوقات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، مقدمة للمؤتمر الدولي الأول «صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي الإسلامي»، جامعة آل البيت، الأردن، 2011.

(6) حافظ،عمر زهير، البنوك الإسلامية أمام التحديات المعاصرة، دراسة قدمت لمؤتمر مكة المكرمة الرابع بعنوان الأمة الإسلامية في مواجهة التحديات»، المملكة العربية السعودية، تاريخ 24/ 1/ 2004.

(7) العماوي،اسماعيل، المعوقات الخارجية للمصارف الإسلامية – دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الاردني للتمويل والاستثمار، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك عام، 2003.

بينت الدراسة أثر المعوقات الخارجية للمصارف الإسلامية وهي (ضغوط البيئة الدولية والموارد البشرية، سلوكيات طالبي التمويل، غياب الأسواق المالية، السياسات النقدية التقليدية) على البنك الإسلامي الأردني بالتركيز على الجوانب الإدارية الخاصة بالموارد البشرية في البنك، وأوصى الباحث على ضرورة تذليل الصعوبات والمعوقات التي تواجه المصارف من خلال استحداث وابتكار أدوات وأساليب تمويلية واستثمارية جديدة، وبضرورة الاهتمام بالموارد البشرية في المصارف الإسلامية وقيام البنوك المركزية بمراعاة الطبيعة الخاصة للمصارف الإسلامية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

لكل عمل وبحث علمي مبرراته لقيام الباحث به، وجاء اختيار الباحث لهذا العمل لعدة أسباب هي:

- محاولة جمع ما تناولته الدراسات السابقة بعمل جامع منظم.
- ربط معوقات المصارف الإسلامية بأبعاد ودعائم من خلال نموذج يربط هذه الأبعاد من خلال استبانة تم توزيعها لهذه الغاية طُرحت على المستشارين في الصناعة المالية الإسلامية.
- محاولة تقديم نموذج مُبتكر خُماسي الأبعاد قد يُساعد في التغلب على المعوقات الداخلية والخارجية التي تُواجه الصيرفة الاسلامية.

المبحث الأول: المعوقات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية

تسابق الباحثون على طرح العديد من المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية في بحوثهم وكتاباتهم في محاولة منهم لإعادة النشاط إلى الفكر الاقتصادي الإسلامي بمفرداته ومكوناته الجزئية والكلية. وقد قسّم الباحثون هذه المعوقات إلى داخلية وخارجية، وتاليًا عرض لأبرز المعوقات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية.

المطلب الأول: المعوقات الداخلية

وهي تلك المعوقات التي ترتبط بسياسة المصارف الإسلامية ذاتها وترتبط بالإدارة المصرفية وتجميع الموارد المالية وطرق تمويلها، واستنادًا لأدبيات الدراسات السابقة فقد لخص الباحث أهم هذه المعوقات بما يلي:

أولًا:معوقات تقليدية العمل المصرفي

يُعاب على المصارف الإسلامية تقليدية العمل المصرفي، وقد يكون سبب ذلك في التنافس مع المصارف التقليدية، ونظرة العملاء للمصارف الاسلامية، لذا ينبغي للمصارف الإسلامية إبعاد الشكوك عن الصيرفة الإسلامية من خلال التزام العاملين بالمنهج والسلوك الإسلامي الرشيد، وتطوير الدوائر والأقسام وتكنولوجيا المعلومات لرفع التنافسية، والذي من شأنه أن يميز المصرف الإسلامي ويخرجه من بوتقة التقليدية. إن طبيعة العلاقة بين المصرف الإسلامي والمستثمر تتطلب قدرًا من الصفات الأخلاقية كالأمانة والصدق والالتزام بالمواعيد وتغيير الصورة الذهنية عن الصيرفة الإسلامية، كذلك الانتشار الجغرافي الجيد لهذه المصارف من شأنه أيضًا إخراج المصارف الإسلامية من إشكالية التقليدية والتطبيق العملي للمصرف الإسلامي[8].

ثانيًا:غياب المنتجات المبتكرة

من أكثر ما يُعاب على المصارف الإسلامية غياب المنتجات المبتكرة مقارنة مع تلك المنتجات المقدمة من قبل المصارف التقليدية ومن أجل هذا ينبغي تأسيس وتفعيل دوائر البحث والتطوير وتشجيع المنتجات والخدمات في المجتمعات وتشجيع البحث العلمي لأغراض تطوير المنتجات إضافة إلى ابتكار وتطوير منتجات

(8) العقول، المعوقات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، مرجع سابق.

وخدمات مصرفية وصيغ تمويل جديدة.

ثالثًا:ضعف الجوانب الشرعية

وتشمل الدراية التامة بطبيعة عمل المصارف الإسلامية والاهتمام بالجوانب الشرعية من خلال إخضاع جميع معاملات المصارف الإسلامية للرقابة الشرعية لضمان سلامة التزامها بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية وقد تباينت طبيعة هذه الرقابة فبعضها مكون من هيئة رقابة شرعية والآخر له مستشار شرعي وأخرى ثالثة لها هيئة رقابة شرعية على مستوى الدولة تقوم بمهمة الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية[9]. إن غياب أو عدم وجود معايير للرقابة الشرعية من شأنه تهديد المصارف الإسلامية في ظل نمو وانتشار متسارع لها على المستوى العالمي[10]. كذلك تتمثل أهم المعوقات التي تعاني منها هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بالتالي:

- استقلالية هيئات الرقابة الشرعية وتعني تمكين هيئة الرقابة الشرعية من ممارسة اختصاصها بتجرد وحرية تامة[11].
- ضرورة وجود تدقيق شرعي داخلي تحت إشراف الهيئة الشرعية ومسؤوليتها بالإضافة إلى تقنين عملية التدقيق بشكل مفصل وواضح[12].

رابعًا: ضعف الموارد البشرية

تعاني المصارف الإسلامية في هذا الجانب من قلة توفر العنصر البشري الذي يتصف بالكفاءة والمهارة والخبرة الكافية،كذلك تتصف المصارف الإسلامية بنقص ملموس في المعرفة الفنية والشرعية لأغلب العاملين في المستويات

(9) ناصر، الغريب، البنك الإسلامي الأردني، قانون البنك الإسلامي الاردني رقم 28 لسنة 2000 وتعديلاته. القانون الاتحادي الإماراتي رقم 6 لسنة 1985 المتعلق بعمل وأنشطة المصارف الإسلامية، ص67-68.

(10) عبدالله، أحمد، فرص تطوير معايير موحدة للرقابة الشرعية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، المجلد (9)، العدد 101، ص 146.

(11) الخليفي، رياض، هيئات الرقابة الشرعية بين النظرية والتطبيق، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر: المؤسسات المالية الإسلامية: معالم الواقع وآفاق المستقبل، كلية الشريعة بجامعة الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص387-388.

(12) الكفراوي، عوف، الرقابة الشرعية الفعالة في المصارف الإسلامية، مجلة أضواء الشريعة، العدد 14، الرياض، 1983، ص365-366.

الإدارية المختلفة[13]. ويتضح حجم إشكالية الموارد البشرية في أن عدد الموظفين في المؤسسات المالية الإسلامية قد وصل إلى 250 ألف موظف أكثر من نصفهم في الشرق الأوسط، كما أن 85 % من هذه الكوادر هم من ذوي الخلفيات المالية التقليدية[14]، لذا ينبغي رفع درجة تأهيل العاملين ورفع قدرتهم على إيجاد الفرص الاستثمارية وتنمية الموارد البشرية عبر وضع استراتيجيات عامة.

المطلب الثاني: المعوقات الخارجية

وهي تلك المعوقات التي ترتبط بالبيئة التي تعمل بها المصارف الإسلامية وتتمثل أهم هذه المعوقات بغياب الأسواق المالية المخصصة للمصارف الإسلامية، إضافة للمعوقات الأخرى كالاندماج والعولمة وتكنولوجيا المعلومات وضعف تعاون المصارف الإسلامية فيما بينها، واستنادًا لأدبيات الدراسات السابقة فقد لخص الباحث أهم هذه المعوقات بما يلي:

أولًا:عدم وجود أسواق مالية اسلامية جامعة ومعتمدة

تمثل الأسواق المالية ضرورة للمصارف الإسلامية كونها تُمكّن المصارف الإسلامية من توفير فرص تمويلية واستثمارية، كما أن الأدوات المالية التي توفرها الأسواق المالية هي بمثابة القنوات التمويلية التي يتم من خلالها استغلال تلك الفوائض المالية[15]. وينبغي إيجاد قوانين خاصة بالأسواق المالية، وفصل المعاملات التجارية التقليدية عن المعاملات الإسلامية، وتفعيل دور هذه الأسواق في الأهداف التنموية والمشروعات القومية، ومساعدة المصارف الإسلامية من خلال أدوات السيولة قصيرة الأجل. فعلى الرغم من وجود بعض الأسواق المالية كسوق رأس

(13)أبو زيد، محمد عبد المنعم، الضمان في الفقه الإسلامي وتطبيقاته، القاهرة، مصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996، ص 76.
(14) دار المراجعة الشرعية، أدوات التاهيل المتكاملة للعاملين في المؤسسات المالية والإسلامية ودور الهيئات الشرعية والمعاهد في تدريبهم شرعيًا، بحث مقدم للمؤتمر الخامس للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2005، ص14، 19.
(15) أبو زيد، محمد عبد المنعم، النشاط الاستثماري ومعوقاته، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة بجامعة الاسكندرية، مصر 1991، ص 213، 214..

المال الاسلامي في ماليزيا والسوق المالية الاسلامية الدولية في البحرين ومؤشر داو جونز للأسواق المالية الاسلامية إلاّ أنها لم ترق بعد لصورة الأسواق الجامعة والمعتمدة لكثير من المصارف والمؤسسات الاسلامية، ومثال ذلك أنّ كثيرًا من المؤسسات الاسلامية لازال يعتمد مؤشر اللايبور في عمليات التسعير على الرغم من وجود مؤشر إسلامي.

ثانيًا: المعوقات الخارجية الأخرى

هناك العديد من المعوقات الخارجية التي يمكن إدراجها في هذا المضمار، إلا أنه تم اختيار معوقات قلة تعاون المصارف الإسلامية فيما بينها في المجالات المشتركة نظرًا لظروف التنافسية، وتشجيع الاندماجات بين المصارف الإسلامية، إضافة إلى المعوقات المرتبطة بالعولمة كتحرير الخدمات المالية المصرفية وتنافسية المنتجات في الأسواق، وتحرير تبعية المصارف الإسلامية عن الدور التقليدي في البنوك المركزية، إضافة لمعوقات تكنولوجيا المعلومات من حيث ضعف الأخذ بالجوانب التكنولوجية والمعلوماتية لرفع تنافسية المؤسسات المالية الإسلامية.

المبحث الثاني: التمويل والصيرفة الإسلامية

تطورت الصيرفة الإسلامية عالميًا وانتشرت جغرافيًا ونافست في كثير من المجالات وقد حققت معدلات نمو مركبة أعلى من نظيرتها التقليدية، وكان هذا التطور كبيرًا وغير مسبوق للصناعة المصرفية الإسلامية سواء في أعداد المؤسسات العاملة أو مؤشرات الصناعة نفسها، وانتشرت الصيرفة الإسلامية جغرافيًا ودخلت نطاقات وأسواقًا جديدة لم تصل إليها من قبل في إفريقيا وآسيا وأمريكا وأسواق أخرى في أوروبا كألمانيا وروسيا، وشهد التمويل المصرفي نموًا متسارعًا، واعتبرت هذه الصناعة من أكثر القطاعات ديناميكية في النظام المالي العالمي.

المطلب الأول: نشأة التمويل والصيرفة الإسلامية

تعرف المصارف الإسلامية بأنها: تلك المصارف أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمباديء الشريعة الإسلامية، وعدم التعامل بالفائدة أخذًا وعطاءً[16].وهذا التعريف هو البند الخامس من اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية. وعرفها الدكتور أحمد النجار رائد فكرة البنوك الإسلامية في كتاب (بنوك بلا فوائد) بأنها أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بأخلاقيات الشرائع السماوية وتسعى لتصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع وهي أجهزة تنموية اجتماعية[17]. وتشير الأبحاث أن النظام الاقتصادي الإسلامي يعمل على الاستقرار المالي الذي يعزز ويؤكد قوة وسلامة النظام المالي من خلال الاستقرار المالي واستقرار أسواق المال والأنشطة المرتبطة بها[18]. يقوم الاقتصاد الإسلامي على معاملات الأخلاق واجتناب الحرام في التعاملات المالية والالتزام بأحكام الدين الإسلامي الحنيف (كالأمانة والصدق والشفافية والتيسير والتعاون والتضامن). ويستند النظام المالي للاقتصاد الإسلامي إلى قاعدة المشاركة في الربح والخسارة، كما حمت الشريعة الإسلامية كافة عقود التمويل بالاستثمار القائمة على التمويل من القروض ذات الفائدة والتي تعتبر من الأسباب الرئيسة للأزمة المالية العالمية[19]، ويقسم الباحث نشأة وتاريخ المصارف الإسلامية في بحثه (إنجازات التمويل والصيرفة الإسلامية بعد 4 عقود على نشأتها - واقع النمو والتوقعات المستقبلية) في الجدول رقم (1) إلى 4 مراحل هي:[20]

(16) المالقي، عائشة، البنوك الإسلامية بين التجربة والفقه والقانون، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب،2000، ص 26.
(17) النجار، أحمد، منهج الصحوة الإسلامية (بنوك بلا فوائد)، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، 1989، ص 95.
(18) صالحي، صالح، وغربي، عبدالحليم، كفاءة صيغ التمويل الإسلامي في احتواء الأزمات والتقلبات الدورية، ورقة بحث قدمت في إطار الملتقى الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، الجزائر، ص14.
(19) عباد، جمعة محمود، الازمة المالية الاقتصادية العالمية وآثرها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الاردني، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 2009، ص 15-16.
(20) الهرش، نافذ، إنجازات الصيرفة الإسلامية بعد 4 عقود على نشأتها «واقع النمو والتوقعات المستقبلية»، بحث منشور في جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، (4-5)/ 5/ 2017، ص 482.

جدول رقم (1) نشأة وتاريخ المصارف الإسلامية

المرحلة	اسم المرحلة	الفترة الزمنية	خصائص المرحلة
الأولى	ظهور الفكرة	1940-1949	- ظهور فكرة التمويل الإسلامي. - الحاجة للصيرفة الإسلامية.
الثانية	محاولات تطبيق الفكرة	1950-1967	- تأطرت الفكرة بدراسات الاقتصاديين في التمويل الإسلامي. - وضعت الاسس العملية لعمل المصارف الإسلامية. - تجربة بنوك الادخار المحلي بمصر (مدينة ميت غمر) عام 1963
الثالثة	التطبيق الفعلي وإنشاء المصارف الإسلامية	1968-2000	- إنشاء أول مصرف إسلامي (دبي الإسلامي). - إنشاء البنك الإسلامي للتنمية – جدة. - إنشاء عدة مصارف إسلامية.
الرابعة	الانتشار الجغرافي الكبير	2001 حتى الآن	- بلغ عدد المصارف الإسلامية 1143 حتى عام 2015 [21]

الجدول من إعداد الباحث، مصادر: انجازات الصيرفة الإسلامية بعد ٤ عقود على نشأتها "واقع النمو والتوقعات المستقبلية"، بحث منشور في جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن

المرحلة الأولى: ظهرت بالأربعينات وتمثلت بظهور الفكرة والحاجة للصيرفة الإسلامية.

المرحلة الثانية: امتدت من الخمسينات إلى 1967 وتميزت بإسهامات الاقتصاديين وكتاباتهم لتأطير العمل المصرفي الإسلامي، وانتهت بتجربة البنوك الادخار المحلي بمصر عام 1967.

المرحلة الثالثة: امتدّت من 1968-2000 وتمثلت بإنشاء أول مصرف إسلامي (بنك

(21) تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي 2015/ 2016، تقرير صادر عن مركز دبي للاقتصاد الإسلامي بالتعاون مع ثومسون رويترز ودينارد ستاندرد، 2015.

دبي الإسلامي) عام 1975 والبنك الإسلامي للتنمية - جدة وتبعه إنشاء عدة مصارف إسلامية.

المرحلة الرابعة: تميزت بالانتشار الجغرافي الكبير منذ عام 2001 وحتى يومنا هذا، إذ بلغت أعداد المصارف الإسلامية حتى عام 2015 (1143) مصرفًا ومؤسسة مالية.

المطلب الثاني: تطور الصيرفة الإسلامية عالميًا

سيتناول هذا المطلب تطور الصيرفة الإسلامية عالميًا من محورين هما: تطور أعداد مؤسسات التمويل والصيرفة الإسلامية عالميًا، وتطور المؤشرات المالية الأساسية للصيرفة الإسلامية.

الفرع الأول: تطور أعداد مؤسسات التمويل والبنوك الإسلامية

هناك الكثير من الإحصائيات التي تحدثت عن أعداد تقديرية للمصارف الإسلامية، حيث قدر اتحاد المصارف العربية أعداد المؤسسات المالية الإسلامية إلى أكثر من 700 مؤسسة عام 2013 تعمل في 60 دولة حول العالم منها 250 مؤسسة في الخليج العربي و 100 في الدول العربية الأخرى، ووفقًا لتقرير التنافسية العالمي للمصارف الإسلامية (2013-2014) فقد بلغ عدد عملاء المصارف الإسلامية حول العالم 38 مليون عميل، كما تشكل الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية حوالي 1 % من الأصول المالية العالمية.

ووفقًا لتقرير التنافسية العالمية للمصارف الإسلامية عام 2016 فقد قارب عدد عملاء المصارف الإسلامية حول العالم 100 مليون عميل ومع ذلك لاتزال 75.12 % من قاعدة العملاء المحتملة للتمويل الإسلامي غير مستغلة ولايزال القطاع يتمتع بسعة كبيرة يمكن أن تستوعب المزيد من المتعاملين[22].

ووفقاً لمؤشر ثومسون رويترز للتنمية المالية الإسلامية لعام 2015، بلغ عدد

(22) اتحاد المصارف العربية: تطورات التمويل والصيرفة الإسلامية حول العالم، الموقع الإلكتروني.

المؤسسات المالية الإسلامية في مختلف أنحاء العالم 1143 مؤسسة منها 436 مصرف إسلامي ونافذة إسلامية في بنك تقليدي، 308 شركات تكافل إسلامية، 399 مؤسسة تمويل واستثمار إسلامي[23]. كما تتواجد المؤسسات المالية الإسلامية في أكثر من 70 دولة نصفها دول غير إسلامية، ويبن الجدول رقم (2) تطور أعداد المؤسسات المالية الإسلامية خلال الفترة من (1975-2015) وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (2) تطور أعداد المؤسسات المالية الإسلامية

العام	أعداد المؤسسات
1975	2
1985	50
2000	210
2003	267
2005	300
2006	396
2013	955
2014	1113
2015	1143

الجدول من إعداد الباحث، مصادر : ثومسون رويترز، دينار ستاندرد، ديلويت، اتحاد المصارف العربية

(23) تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي 2015/ 2016، مرجع سابق.

الفرع الثاني: تطور المؤشرات المالية للتمويل والصيرفة الإسلامية

جدول رقم (3) تطور المؤشرات المالية للتمويل والصيرفة الإسلامية

السنة	الأصول الكلية للتمويل الإسلامي	أصول البنوك والصيرفة الإسلامية
2003	200 مليار $	-
2008	639مليار $	-
2009	822مليار $	-
2010	895مليار $	-
2011	1.087تريليون $	-
2012	1.350تريليون $	-
2013	1.659تريليون $	1.214تريليون $
2014	1.864تريليون $	1.346تريليون $
2015	2.004تريليون $	1.447تريليون $
2017	2.438تريليون $	1.721تريليون $
2023 (توقع)	3.809تريليون $	2.441تريليون $
الجدول من إعداد الباحث، مصادر : ثومسون رويترز، دينار ستاندرد، ديلويت، اتحاد المصارف العربية		

يشير الجدول رقم (3) والخاص بتطور أصول الصيرفة الإسلامية أن مجموع قيمة الأصول المالية الكلية للتمويل الإسلامي بلغ 2.438 تريليون دولار عام 2017 منها 1.721 كأصول للصيرفة الإسلامية لنفس العام، ويتوقع أن تصل إلى 3.809 تريليون دولار عام 2023 منها 2.441 تريليون دولار كأصول للمصارف الإسلامية وبمعدل نمو يبلغ قدره 56 %.

ويرتكز التمويل الإسلامي العالمي بشكل كبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال

إفريقيا، وتستحوذ دول الخليج العربي على نسبة 40.3 % من أصول المؤسسات المالية حول العالم فيما تستحوذ باقي مناطق الشرق الاوسط وشمال إفريقيا على 38.6 % من الأصول المالية الإسلامية، أما آسيا فتستحوذ على 18.7 % من الأصول الإسلامية ومنطقة إفريقيا على 0.80 % وأوروبا وأمريكا واستراليا مجتمعة على 1.7%[24]، أما من حيث توزيع أصول أسواق التمويل الإسلامي جاءت إيران في المرتبة الأولى من حيث أصول التمويل الإسلامي بأصول تراوحت 578 مليار دولار، فيما جاءت السعودية بالمركز الثاني بحجم أصول بلغت 509 مليار دولار، وثالثًا ماليزيا 491 مليار دولار. ويبين الجدول رقم (4) ذلك على النحو التالي:

جدول رقم (4) توزيع أصول أسواق التمويل الإسلامي

المرتبة	الدولة	حجم الاصول
1	إيران	578مليار $
2	السعودية	509مليار $
3	ماليزيا	491مليار $
4	الإمارات العربية المتحدة	222مليار $
5	قطر	129مليار $
6	الكويت	109مليار $
7	البحرين	84مليار $
8	أندونيسيا	82مليار $
9	تركيا	54مليار $
10	بنغلاديش	34مليار $
الجدول من إعداد الباحث، مصادر : ثومسون رويترز، دينار ستاندرد		

(24) زهرة، سيد و دحمان بن عبدالفتاح، دور الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي – دراسة حالة عينة من المصارف الإسلامية: الراجحي، بيت التمويل الكويتي، مصرف قطر الإسلامي، للفترة من (2005–2015)، وقائع أعمال المؤتمر العلمي الدولي 12، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن.

منهجية الدراسة

نموذج الدراسة

لتحقيق غرض الدراسة والوصول إلى أهدافها المحددة، تم اعتماد النموذج التالي لبحث علاقات متغيرات الدراسة. حيث إن المعوقات الداخلية وهي: تقليدية العمل المصرفي الإسلامي، وغياب المنتجات المبتكرة، والمعوقات الشرعية وضعف العناصر البشرية الكفؤة والمؤهلة، عولجت بدعائم التمييز للتقليدية وغياب المنتجات المبتكرة، والتشريع لضعف الجوانب الشرعية، والتنوير لضعف الموارد البشرية الكفؤة والمؤهلة، أمّا المعوقات الخارجية: غياب الأسواق المالية والمعوقات الأخرى فعولجت بدعائم التطوير لغياب الأسواق المالية والتحرير للمعوقات الخارجية الأخرى كالاندماج والعولمة والتعاون فيما بين البنوك الإسلامية، وقد أُدرجت خمس فقرات في الاستبيان لكل دعامة من دعائم هذا النموذج ويوضح الشكل رقم (1) هذه العلاقات كما يلي

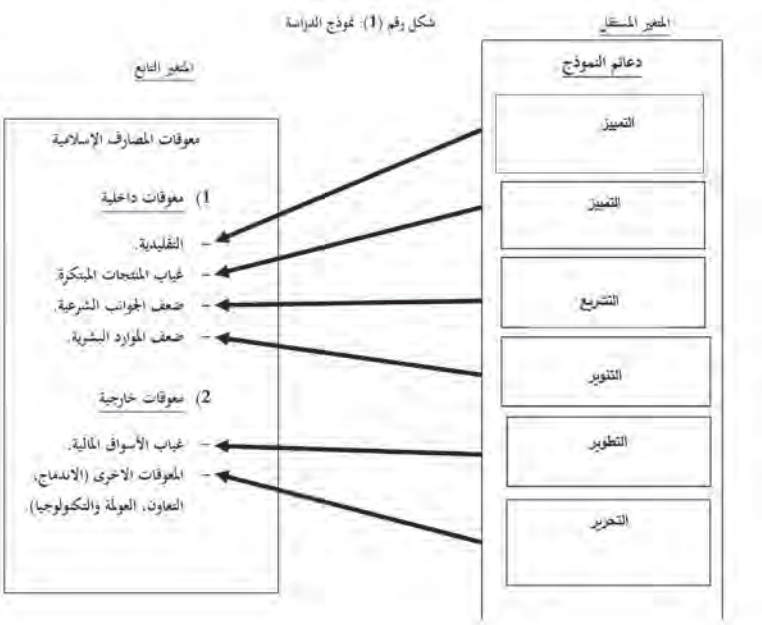

مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من الخبراء والاستشاريين العاملين في الاقتصاد الإسلامي من مصرفيين عاملين في الصيرفة الإسلامية وأكاديميين وخبراء ومستشارين ومراقبين شرعيين واستخدمت خاصية الواتس أب للوصول إليهم من خلال مجموعات متخصصة في التمويل والصيرفة الإسلامية هي منتدى الاقتصاد الإسلامي، ومجموعة المالية الإسلامية، الهيئات والرقابة الشرعية، ومجموعة قنطقجي للاقتصاد الإسلامي، وقد تم توزيع (100) استبانة على هؤلاء المتخصصين، وقد بلغ المجموع الكلي للاستبانات المسترجعة (75) استبانة أي أن نسبة الاستجابة كانت (75 %) استبعدت منها (6) استبانات نظرًا لعدم اكتمال تعبئة المعلومات فيها، وبذلك خضعت للتحليل (69) استبانة أي بنسبة (69 %) من الاستبانات الموزعة.

أداة الدراسة

تم تطوير استبانة حسب ما تقتضيه متغيرات الدراسة، وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي، وقد تكونت الاستبانة من جزئين هما: الجزء الأول، وخصص للتعرف على العوامل الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، والجزء الثاني والذي خصص للعبارات التي غطت متغيرات الدراسة والتي تقيس أبعاد الدراسة، أما فيما يتعلق بالحدود التي اعتمدتها هذه الدراسة عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات في نموذج الدراسة فقد تم تحديد ثلاثة مستويات حيث إن ذلك يعطي عدالة في توزيع تقديرات الرأي العام وبناء على المعادلة الآتية لطول الفترات = (أطول فترة - أقل فترة)/ عدد الفترات = (5-1)/3 = 3/4=1.33 من الوحدة وبالتالي لايوجد أي تحيز في أي من التقديرات المعطاة للفترات وبذلك تكون المستويات كالاتي: (1-2.33، 2.34-3.66، 3.67-5.00)، وبالتالي ستكون مستويات الأهمية على

التوالي: منخفضة، متوسطة، مرتفعة. كما تم إخضاع الاستبانة لعدة اختبارات كالتالي:

أ-اختبار الصدق الظاهري: عرضت الاستبانة على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص للحكم على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وقد أُجريت جميع التعديلات المقترحة من قبل المحكمين قبل توزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة.

ب- اختبار الثبات: للتأكد من مدى صلاحية الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، تم اختبار مدى الاعتمادية عليها باستخدام معامل كرونباخ ألفا، وقد بلغت درجة اعتمادية الاستبانة حسب معيار كرونباخ ألفا (94.3 %) وهي نسبة ممتازة لاعتماد النتائج[25] إذ أن النسبة المقبولة لتعميم نتائج مثل هذه الدراسات هي(60 %).

الأساليب الإحصائية المستخدمة

تمت الاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS لمعالجة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية، إذ استخدمت الأساليب الإحصائية الآتية: الوسط الحسابي والنسب المئوية والانحراف المعياري، وكذلك تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression والتدريجي Stepwise Regression مع اختبار F باستخدام جدول تحليل التباين (Anova).

(25) Malhotra, N., Marketing Research, 4th ed., Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, Inc., 2003

خصائص عينة الدراسة

جدول رقم (5): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الديموغرافية

المتغير	الفئة	التكرارات	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	60	%87
	أنثى	9	%13
العمر	أقل من 30 سنة	7	%10.1
	من 30– أقل من 40 سنة	22	%31.9
	من 40 – أقل من 50 سنة	25	%36.2
	أعلى من 50 سنة	15	% 21.7
المؤهل العلمي	بكالوريوس	8	%11.6
	ماجستير	32	%46.4
	دكتوراة	29	%42
طبيعة العمل	مصرفي إسلامي إدارة عليا	30	%43.5
	أستاذ جامعي اقتصاد ومصارف إسلامية	19	%27.5
	خبير صيرفة إسلامية	5	%7.2
	رقابة شرعية مراقب مدير	10	%14.5
	مستشار ومدرب صيرفة اسلامية	5	%7.2
	المجموع	69	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2018 باستخدام برنامج SPSS

يبين الجدول رقم (5) أن نسبة (87 %) من أفراد عينة الدراسة هم من الذكور، فيما كانت نسبة الإناث 13 %، ويتضح كذلك أن الفئة العمرية الأعلى من أفراد عينة الدراسة تتركز في الفئة العمرية (40 - أقل من 50 سنة)، حيث شكلت هذه النسبة (36.2 %) من إجمالي أفراد العينة، ثم الفئة التكرارية (30 - أقل من 40 سنة) وشكلت ما نسبته 31.9 %، ثم الفئة (أكبر من 50 سنة) إذ شكّلت ما نسبته (21.7 %)، وأخيرًا

الفئة (أقل من 30 سنة) التي شكلت ما نسبته 10.1 %، وهذا مؤشر على أن متوسط أعمار عينة الدراسة كبيرة وخبرة أفراد عينة الدراسة جيدة، كما تبين أن أعلى نسبة لمؤهل علمي بلغت (46.4 %) وهي لمؤهل الماجستير، ثم جاء مؤهل الدكتوراه وبنسبة بلغت (42 %)، وأخيراً البكالوريوس بنسبة (11.6 %). وهو ما يشير إلى ارتفاع المستوى العلمي لأفراد عينة الدراسة، كذلك يبين جدول التوزيع التكراري أن 43.5 % من أفراد العينة هم من المصرفيين العاملين في البنوك الإسلامية - الإدارة العليا، ثم جاءت فئة الأكاديمين -الاقتصاد والمصارف الإسلامية بنسبة 27.5 %، ثم المراقبين الشرعيين بنسبة 14.5 %، وجاءت الفئتين (خبير صيرفة اسلامية) و(مستشار ومدرب صيرفة اسلامية) بنسبة 7.2 % لكل منهما، وهذا مايشير أيضًا إلى أن جميع أفراد عينة الدراسة تتوفر فيهم الخبرات اللازمة للإجابة عن هذا الاستبيان الخاص في الصيرفة والتمويل الإسلامي.

نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

1 – تمييز العمل المصرفي الإسلامي للتغلب على المعوقات الداخلية (التقليدية)

جدول رقم (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات التمييز للتغلب على التقليدية

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأهمية
إبعاد الشكوك عن الصيرفة الإسلامية من خلال التزام العاملين بالمنهج والسلوك الإسلامي الرشيد.	4.33	0.834	1	مرتفعة
تطوير الدوائر والأقسام وتكنولوجيا المعلومات لرفع التنافسية مع المصارف الأخرى.	4.26	.9180	2	مرتفعة
تمييز الصفات الأخلاقية بين المصرف الإسلامي من جهة والمستثمرين والمتعاملين من جهة أخرى كالأمانة والصدق.	4.19	0.845	3	مرتفعة
تغيير الصورة الذهنية عن الصيرفة الإسلامية للمتعاملين معها.	4.16	0.851	4	مرتفعة
الانتشار الجغرافي الجيد للمصارف الإسلامية وتوسيع رقعة عملياتها.	4.01	0.993	5	مرتفعة
المتوسط العام	4.19	0.502		مرتفعة
المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2018 باستخدام برنامج SPSS				

يشير الجدول رقم (6) إلى أن مستويات الأهمية لمتغير تمييز العمل المصرفي لمواجهة التقليدية جاءت مرتفعة، إذ بلغت متوسطاتها الحسابية ما بين (4.01 – 4.33)، وتشير النتيجة العامة هنا إلى وجود مستوى عالٍ لتأثير تمييز العمل المصرفي الإسلامي للتغلب على المعوقات الداخلية والمتمثلة في تقليدية العمل المصرفي الإسلامي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام لإجاباتهم بهذا الشأن (4.19)، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.502)، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات المبحوثين متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

2 – تمييز العمل المصرفي الإسلامي للتغلب على المعوقات الداخلية (غياب المنتجات المبتكرة):

جدول رقم (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات التمييز للتغلب على غياب المنتجات المبتكرة

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأهمية
تأسيس وتفعيل دوائر البحث والتطوير في الصناعة المالية الإسلامية.	4.32	.883	1	مرتفعة
تشجيع المنتجات و الخدمات التنموية والاجتماعية في المجتمعات.	4.30	.880	2	مرتفعة
تشجيع البحث العلمي لأغراض تطوير المنتجات.	4.29	.941	3	مرتفعة
ابتكار وتطوير منتجات وخدمات مصرفية جديدة.	4.27	.845	4	مرتفعة
ابتكار صيغ تمويل جديدة.	4.25	.863	5	مرتفعة
المتوسط العام	4.30	0.725		مرتفعة
المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2018 باستخدام برنامج SPSS				

تشير النتيجة العامة في الجدول (7) إلى وجود مستوى عالٍ لتأثير تمييز العمل المصرفي الإسلامي للتغلب على المعوقات الداخلية المتمثلة في غياب المنتجات المبتكرة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات حول هذا المحور (4.30)، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.725) مما يشير إلى التجانس بين الإجابات إلى حد ما.

3 – التشريع للتغلب على المعوقات الداخلية (معوقات الجوانب الشرعية)

الجدول رقم (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير التشريع

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأهمية
استقلالية الرقابة الشرعية وتمكينها من ممارسة صلاحياتها بأريحية وسهولة.	4.43	.866	1	مرتفعة
إخضاع جميع المعاملات للرقابة الشرعية لضمان سلامة التزامها بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية.	4.30	.896	2	مرتفعة
استقطاب أهل العلم والاختصاص من الفقهاء والعلماء في الشريعة والاقتصاد الإسلامي.	4.28	.938	3	مرتفعة
توفير الثقة للمتعاملين بأن المصرف تتفق معاملاته مع أحكام الشريعة الإسلامية.	4.13	.906	4	مرتفعة
تحقيق الانسجام في الجوانب الشرعية بما يصدر من فتاوى بين إدارات البنك المختلفة.	4.07	.863	5	مرتفعة
المتوسط العام	4.24	.758		مرتفعة
المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2018 باستخدام برنامج SPSS				

يشير الجدول رقم (8) إلى أن مستويات الأهمية لمتغير التشريع جاءت مرتفعة إذ بلغت متوسطاتها الحسابية ما بين (4.07 – 4.43)، وتشير النتيجة العامة هنا إلى وجود مستوى عالٍ من التأثير لمتغير التشريع للتغلب على المعوقات الداخلية المتمثلة في المعوقات الجوانب الشرعية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام (4.24)، أمّا الانحراف المعياري فقد بلغ (0.758)، مما يدل على الاتفاق بين آراء أفراد العينة إلى حد ما.

4 – التنوير للتغلب على المعوقات الداخلية (ضعف الموارد البشرية)

جدول رقم (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير التنوير

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأهمية
استقطاب العناصر البشرية المؤهلة القادرة على الابتكار والإبداع والتجديد.	4.35	.801	1	مرتفعة
رفع قدرة الموارد البشرية على ابتكار الحلول للمشكلات التي يفرزها الواقع المصرفي وتطبيقاته.	4.32	.795	2	مرتفعة
رفع درجة تأهيل العاملين وتفاعلهم مع أهداف المصرف وخصوصاً إذا كانوا من كوادر العمل المصرفي التقليدي.	4.25	.830	3	مرتفعة
رفع قدرة الموارد البشرية على إيجاد الفرص الاستثمارية.	4.14	.862	4	مرتفعة
تنمية الموارد البشرية عبر وضع استراتيجيات عامة.	4.04	.674	5	مرتفعة
المتوسط العام	4.22	0.699		مرتفعة
المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2018 باستخدام برنامج SPSS				

يشير الجدول رقم (9) إلى أن جميع مستويات الأهمية لمتغير التنوير كانت مرتفعة وبلغت متوسطاتها الحسابية ما بين (4.04 – 4.35)، وتشير النتيجة العامة بهذا الخصوص إلى وجود مستوى عالٍ من التأثير للتنوير للتغلب على المعوقات الداخلية والتي تُعزى لضعف الموارد البشرية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام (4.22)، أمّا الانحراف المعياري فقد بلغ (0.699)، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

5 – التطوير للتغلب على المعوقات الخارجية (غياب الأسواق المالية)

جدول رقم (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير التطوير

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأهمية
إيجاد قوانين خاصة بالأسواق المالية لمساعدة عمل المصارف الإسلامية.	4.22	.953	1	مرتفعة
ضرورة وجود أسواق مالية اسلامية متخصصة.	4.13	.954	2	مرتفعة
فصل المعاملات التجارية التقليدية عن المعاملات الإسلامية في الأسواق المشتركة.	4.10	.894	3	مرتفعة
إيجاد أسواق مالية تحقق الأهداف التنموية والمشروعات القومية للدولة من خلال المصارف الإسلامية.	4.07	.913	4	مرتفعة
مساعدة المصارف الإسلامية من خلال أدوات السيولة قصيرة الأجل كأذونات الخزينة.	3.75	.946	5	مرتفعة
المتوسط العام	4.05	0.691		مرتفعة
المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2018 باستخدام برنامج SPSS				

يشير الجدول رقم (10) إلى أن جميع مستويات الأهمية لمتغير التطوير كانت عالية التأثير، وبلغت متوسطاتها الحسابية ما بين (3.75 – 4.22). وتشير النتيجة العامة بهذا الخصوص إلى وجود مستوى عالٍ من التأثير للتطوير للتغلب على المعوقات الخارجية المتمثلة في غياب الأسواق المالية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام (4.05)، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.691). مما يشير إلى التجانس بين الإجابات إلى حد ما.

6 – التحرير للتغلب على المعوقات الخارجية (الاندماج والعولمة والتكنولوجيا)

جدول رقم (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير التحرير

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأهمية
تعاون المصارف الإسلامية فيما بينها في المجالات المشتركة.	4.20	.833	1	مرتفعة
تحرير تبعية المصارف الإسلامية عن الدور التقليدي في البنوك المركزية.	4.17	.954	2	مرتفعة
الأخذ بالجوانب التكنولوجية والمعلوماتية لرفع تنافسية المصارف الإسلامية.	4.09	.981	3	مرتفعة
تشجيع الاندماجات المصرفية بين المؤسسات المالية الإسلامية.	3.90	.942	4	مرتفعة
تحرير الخدمات المالية المصرفية وتنافسية المنتجات في الأسواق.	3.84	.980	5	مرتفعة
المتوسط العام	4.04	0.669		مرتفعة
المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2018 باستخدام برنامج SPSS				

يشير الجدول رقم (11) إلى أن جميع مستويات الأهمية لمتغير التحرير كانت بالمستوى العالي من التأثير وبلغت متوسطاتها الحسابية ما بين (3.84 - 4.20). وتشير النتيجة العامة هنا إلى وجود مستوى عالٍ من التأثير للتحرير للتغلب على المعوقات الخارجية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (4.04)، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.669)، مما يدل على الاتفاق بين آراء أفراد العينة إلى حد ما.

اختبار فرضيات الدراسة

جدول رقم (12) الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة

المتغير	معامل VIF
التمييز للتغلب على التقليدية	1.680
التمييز لتطوير المنتجات	2.327
التشريع	2.184
التنوير	2.417
التطوير	1.914
التحرير	1.900
المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2018 باستخدام برنامج SPSS	

ولاختبار نموذج الدراسة أجرى الباحث اختبار مدى وجود ارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة Multicollinearity، فكلما كان هناك ارتباط عال بين متغيرات الدراسة المستقلة فهذا يعني أن هناك تشابهًا في المعلومات التي تقدمها هذه المتغيرات الأمر الذي يضعف نموذج الدراسة[26]، حيث استخدم الباحث مقياس (VIF Variance Inflation Factor) فكانت النتائج في الجدول (12) هي أقل من 5 لجميع متغيرات الدراسة المستقلة، لذلك لا يمكن القول ان هناك ارتباطًا عاليًا بين متغيرات الدراسة المستقلة.

(26) أبو زيد، محمد، أساليب التحليل الاحصائي باستخدام برمجية SPSS، الأردن، عمان، دار جرير، (د.ط)، 2005، ص 259.

جدول رقم (13): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لدعائم نموذج التطوير للتغلب على المعوقات الداخلية

المتغير التابع	(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية		Sig* مستوى الدلالة	β معامل الانحدار		Sig* مستوى الدلالة
المعوقات الداخلية	.973	.946	278.96	بين المجاميع	4	0.000	التمييز للتقليدية	0.156	.000
							التميز لتطوير المنتجات	0.247	.000
							التشريع	0.313	.000
				البواقي	64		التنوير	0.193	.000
				المجموع	68				
المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2018 باستخدام برنامج SPSS									

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

ولاختبار الفرضية الرئيسة الأولى تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة في التغلب على المعوقات الداخلية للمصارف الإسلامية، ويتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (13) وجود أثر ذي دلالة إحصائية لجميع دعائم نموذج تطوير المصارف الإسلامية (التمييز للتغلب على التقليدية، والتمييز لتطوير المنتجات، التشريع، التنوير) في التغلب على المعوقات الداخلية، إذ بلغ معامل الارتباط المتعدد R(0.973) أمّا معامل التحديد R2 ففسّر ما نسبته (0.946) من التباين الحاصل في المتغير التابع، أي أن قيمة (94.6%) من التغيرات في المعوقات الداخلية ناتجة عن التغير في دعائم نموذج تطوير عمل المصارف الإسلامية وهي التمييز للتغلب على التقليدية والتمييز لتطوير المنتجات، التشريع للتغلب على ضعف الجوانب الشرعية، التنوير للتغلب على ضعف الموارد البشرية.

وتؤكد نتائج تحليل التباين الموضحة في الجدول رقم (13) ما سبق، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من (0.05) كما أن قيمة F المحسوبة (278.96)

وعليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نموذج تطوير المصارف الإسلامية خُماسي الأبعاد المتمثلة بـ: التمييز للتغلب على التقليدية والتمييز لتطوير المنتجات، التشريع، التنوير في التغلب على المعوقات الداخلية التي تواجه المصارف الإسلامية.

جدول رقم (14) ترتيب المتغيرات حسب الأهمية في تفسير النموذج

تحليل الانحدار Stepwise Regression

المتغير حسب درجة تأثيره	القوة التفسيرية	الترتيب
1/ التشريع	0.870	1
1/ التشريع، 2/ التمييز لتطوير المنتجات	0.949	2
1/ التشريع،2/ التمييز لتطوير المنتجات، 3/ التنوير	0.966	3
1/ التشريع،2/ التمييز لتطوير المنتجات،3/ التنوير 4/ التمييز للتغلب على التقليدية	0.973	4
المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2018 باستخدام برنامج SPSS		

ولمعرفة أي المتغيرات المستقلة أكثر تاثيراً في التغير الحاصل في المتغير التابع (المعوقات الداخلية) أجرى الباحث تحليل الانحدار بطريقة Stepwise Regression حيث يبين الجدول رقم (14) أن متغير التشريع جاء أولاً وفسر لوحده (0.870) من التغير الحاصل في المعوقات الداخلية تلاه التمييز لتطوير المنتجات، فالتنوير للتغلب على ضعف الموارد البشرية وأخيراً التمييز للتغلب على تقليدية العمل المصرفي الإسلامي.

جدول رقم (15): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لدعائم نموذج التطوير للتغلب على المعوقات الخارجية

المتغير التابع	(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية		Sig* مستوى الدلالة	β معامل الانحدار		Sig* مستوى الدلالة
المعوقات الخارجية	0.895	0.801	132.84	2	بين المجاميع	0.000	0.343	التطوير	0.000
				66	البواقي		0.441	التحرير	0.000
				68	المجموع				
المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2018 باستخدام برنامج SPSS									

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

ولاختبار الفرضية الرئيسة الثانية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة في التغلب على المعوقات الخارجية للمصارف الإسلامية، ويتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (15) وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لجميع دعائم نموذج تطوير المصارف الإسلامية (التطوير والتحرير) في التغلب على المعوقات الخارجية، إذ بلغ معامل الارتباط المتعدد R (0.895)، أمّا معامل التحديد R2 ففسر ما نسبته (0.801) من التباين الحاصل في المتغير التابع، أي أن قيمة (80.1%) من التغيرات في المعوقات الخارجية ناتجة عن التغير في دعائم نموذج تطوير عمل المصارف الإسلامية وهي التطوير والتحرير. وتؤكد نتائج تحليل التباين الموضحة في الجدول رقم (15) ما سبق، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من (0.05) كما أن قيمة F المحسوبة (132.84)، وعليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نموذج تطوير المصارف الإسلامية المتمثلة بـ: التطوير والتحرير في التغلب على المعوقات الخارجية التي تواجه المصارف الإسلامية.

جدول رقم (16) ترتيب المتغيرات حسب الأهمية في تفسير النموذج

المتغير حسب درجة تأثيره	القوة التفسيرية	الترتيب
1/ التحرير	0.838	1
1/ التحرير، 2/ التطوير	0.895	2
المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2018 باستخدام برنامج SPSS		

ولمعرفة أي المتغيرات المستقلة أكثر تأثيرًا في التغير الحاصل في المتغير التابع (المعوقات الخارجية)، أجرى الباحث تحليل الانحدار بطريقة Stepwise Regression حيث يبين الجدول رقم (16) أن متغير التحرير جاء أولًا وفسر لوحده(0.838) من التغير الحاصل في المعوقات الخارجية، تلاه التطوير وفسّر مجتمعًا مع التحرير (0.895).

الخاتمة

النتائج

يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة كالتالي:

1. وجود أثر ذي دلالة إحصائية لجميع دعائم نموذج تطوير المصارف الإسلامية خماسي الأبعاد (التمييز للتغلب على التقليدية والتمييز لتطوير المنتجات، التشريع، التنوير) في التغلب على المعوقات الداخلية للمصارف الإسلامية.
2. وجود أثر ذي دلالة إحصائية لجميع دعائم نموذج تطوير المصارف الإسلامية خماسي الأبعاد (التطوير والتحرير) في التغلب على المعوقات الخارجية للمصارف الإسلامية.
3. تشكل العناصر التالية معوقات تعيق عمل المصارف الإسلامية، وهي: قلة المنتجات المبتكرة، والمعوقات الشرعية، وضعف الموارد البشرية، وتقليدية العمل المصرفي، كمعوقات داخلية، ومعوقات خارجية، كالعولمة، وضعف التعاون بين البنوك، والمتطلبات التكنولوجية، إضافة إلى غياب الأسواق المالية اللازمة لعمل هذه المصارف.
4. تشكل العوامل المستقلة تأثيرًا كبيرًا على تطوير عمل المصارف الإسلامية، وهذه العوامل مرتبة حسب نتائج الدراسة: التشريع في جوانب الصيرفة الإسلامية، والتمييز لتطوير المنتجات، والتنوير لتطوير الموارد البشرية، والتمييز للغلب على التقليدية، وتحرير العمل المصرفي الإسلامي، وتطوير غياب الأسواق المالية.

التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات وعلى النحو الآتي:

1. أهمية تأسيس وتفعيل دوائر البحث والتطوير في الصناعة المالية الإسلامية، وتشجيع البحث العلمي، وابتكار وتطوير المنتجات والخدمات المصرفية الجديدة وكما أظهرتها نتائج الدراسة.
2. أهمية تبنى نموذج التطوير خماسي الأبعاد لتطوير عمل المصارف الإسلامية من خلال دعائم هذا النموذج وهي: التمييز، التشريع، التنوير، التطوير، و التحرير.
3. ضرورة التزام المصارف الإسلامية بتطبيق دعائم نموذج تطوير عمل المصارف الإسلامية، وذلك لتأثيرها الواضح في مواجهة معوقات عمل المصارف الإسلامية الداخلية والخارجية.
4. إجراء المزيد من البحوث لتتناول جوانب أخرى غير مبحوثة يمكن أن تعيق عمل المصارف الإسلامية وتضعف أداءها.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

- اتحاد المصارف العربية، تطورات التمويل والصيرفة الاسلامية حول العالم، موقع المجلة على الإنترنت http://www.uabonline.org/ar/magazine
- أبو زيد، محمد خير، أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجية SPSS، عمان، دار جرير، (د.ط)، 2005.
- أبو زيد، محمد عبدالمنعم، الضمان في الفقه الإسلامي وتطبيقاته، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996.
- أبو زيد، محمد عبدالمنعم، النشاط الاستثماري ومعوقاته، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة بجامعة الإسكندرية 1991.
- الخليفي، رياض، هيئات الرقابة الشرعية بين النظرية والتطبيق، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر: المؤسسات المالية الإسلامية: معالم الواقع وآفاق المستقبل، كلية الشريعة بجامعة الإمارات العربية المتحدة، 2009.
- السعد، أحمد، وبني خالد حمود، التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية - مشكلة السيولة أنموذجًا، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للمالية والمصرفية الإسلامية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- العقول، محمد، المعوقات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، مقدم للمؤتمر الدولي الأول «صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي الإسلامي»، جامعة آل البيت، الأردن، 2011.
- العماوي، إسماعيل، المعوقات الخارجية للمصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، رسالة ماجستير في

الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، 2003.

- الكفراوي، عوف، الرقابة الشرعية الفعالة في المصارف الإسلامية، مجلة أضواء الشريعة، العدد 14، الرياض، 1983.
- المالقي، عائشة، البنوك الإسلامية بين التجربة والفقه والقانون، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2000.
- النجار، أحمد، منهج الصحوة الإسلامية (بنوك بلا فوائد)، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، 1989.
- الهرش، نافذ، انجازات الصيرفة الإسلامية بعد 4 عقود على نشأتها «واقع النمو والتوقعات المستقبلية»، بحث منشور في جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، (4-5)/5/2017.
- تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي 2019/2018، تقرير صادر عن مركز دبي للاقتصاد الإسلامي بالتعاون مع ثومسون رويترز وديناردستاندرد، 2018.
- تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي 2016/2015، تقرير صادر عن مركز دبي للاقتصاد الإسلامي بالتعاون مع ثومسون رويترز وديناردستاندرد، 2015.
- حافظ، عمر زهير، البنوك الإسلامية أمام التحديات المعاصرة، دراسة قدمت لمؤتمر مكة المكرمة الرابع بعنوان «الأمة الإسلامية في مواجهة التحديات»، بتاريخ 2004/1/24.
- دار المراجعة الشرعية، أدوات التاهيل المتكاملة للعاملين، في المؤسسات المالية والإسلامية ودور الهيئات الشرعية والمعاهد في تدريبهم شرعيًا، بحث مقدم للمؤتمر الخامس للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2005.

- دراجي، عيسى، و اوسرير، منور، تحديات الصناعة المصرفية الإسلامية، دراسة قدمت للملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، (23-2011/2/24).
- زهرة، سيد و دحمان بن عبد الفتاح، دور الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي - دراسة حالة عينة من المصارف الإسلامية: الراجحي، بيت التمويل الكويتي، مصرف قطر الإسلامي للفترة من (2005-2015)، وقائع أعمال المؤتمر العلمي الدولي 12، جامعة الزرقاء الأهلية.
- صالحي،صالح، وغربي، عبد الحليم، كفاءة صيغ التمويل الإسلامي في احتواء الأزمات والتقلبات الدورية، ورقة بحث قدمت في إطار الملتقى الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.
- عباد، جمعة محمود، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 2009.
- عبدالله، أحمد، فرص تطوير معايير موحدة للرقابة الشرعية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المجلد (9)، العدد 101.
- ناصر، الغريب، البنك الإسلامي الاردني، قانون البنك الإسلامي الأردني رقم 28 لسنة 2000 وتعديلاته. القانون الاتحادي الاماراتي رقم 6 لسنة 1985 المتعلق بعمل وأنشطة المصارف الإسلامية.
- نين، نبيلة، ومحيريق، فوزي، تحديات عمل المصارف الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الماجستير لجامعة الشهيد حمد لخضر بالواد، الجزائر، 2015.

ثانيًا: المراجع الإنجليزية

- Malhotra, N., Marketing Research, 4th ed., Englewood Cliffs, N. J. : Prentice-Hall, Inc., 2003.
- Deloitte Report, a middle east point of view –fall 2016, Islamic Finance.

Translation of Arabic References:

- Union of Arab Banks, Tatuwwarat Al-Tamweel Wa Al-Sayrafah Al-Islamiyah Houl Al-Alam, Journal Website http://www.uabonline.org/en/magazine
- Abu Zaid, Mohammed Khair, Asaaleeb Al-Tahleel Al-Ihsayee bi-isteqdaam barmajiyath SPSS, Amman, Dar Jarir, (dt), 2005.
- Abu Zeid, Mohamed Abdel Mon'eim, Adh-Dhaman Fi Al-Fiqh Al-Islami Wa Tatbeeqatuhu, Cairo, International Institute of Islamic Thought, 1996.
- Abu Zeid, Mohamed Abdel-Mon'eim, Al-Nashat Al-Istethmari wa Muawwiqatuhu, unpublished Master Thesis, Faculty of Commerce, Alexandria University 1991.
- Al-Khulayfi, Riyadh, Hayaat Al-Raqabah Wa Al-Shar'aiyah Bayna Al-Nazariyah Wa Al-Tatbeeq, Research presented in the 14th Annual Scientific Conference: Al-Muassasaath Al-Aalamiyah Al-Islamiyah: M'aalim Al-Waqe' Wa Aafaq Al-Mustaqbil, College of Sharia, UAE University, 2009.
- Al-Saad, Ahmed, and Bani Khaled Hammoud, Al-Tahaddiyath Allati Tuwajihu Al-Masarif Al-Islamiyah – Mushkilat As-Suyoolah Unmoozajan, research presented in the First International Conference on Islamic Finance and Banking, University of Jordan, Amman, Jordan.
- Al-Aqool, Mohammed, Al-Mu'awwiqat Wa Al-Tahaddiyath Allati Tuwajihu Al-Masarif Al-Islamiyah, Presented in the First International Conference "Innovative Forms of Islamic Banking Financing", Al-Bayt University, Jordan, 2011.
- Al-Amawi, Ismail, Al-Mu'awwiqat Al-Kharijiyah Lil Masarif Al-Islamiyah – Dirsasah Tatbiqiyah 'Ala Al-Bank Al-Urduni Li Al-Tamweel Wa Al-Istismaar, Master Thesis in Islamic Economics, Faculty of Sharia and Islamic Studies, Yarmouk University, 2003.
- Kafrawi, Auf, Al-Raqabah Al-Shar'iyah Al-Fa'alah Fi Al-Masarif Al-Islamiyah, Adwaa Al-Shari'ah Magazine, Issue 14, Riyadh, 1983.

- Malkhi, Aisha, Al-Bunook Al-Islamiyah Bayna Al-Tajribah Wa Al-Fiqh Wa Al-Qanoon, Arab Cultural Center, Casablanca, Morocco, 2000.
- Al-Najjar, Ahmed, Manhaj Al-Sahwah Al-Islamiyah (Bunook Bila Fawayid), the International Union of Islamic Banks, Cairo, 1989.
- Al-Harsh, Nafez, Injazaat Al-Sayrafah Al-Islamiyah B'ad 4 Uqood 'Ala Nashatiha "Waqi' Al-Numovi Wa Al-Tawaqquat Al-Mustaqbaliyah", research published in the National University of Zarqa, Jordan, (42017/5 / (5-.
- State of The Global Islamic Economy Report 20182019/, a report issued by the Dubai Islamic Economy Development Centre in collaboration with Thomson Reuters and Dinar Standard, 2018.
- State of The Global Islamic Economy Report 20152016/, published by the Dubai Islamic Economy Development Centre in collaboration with Thomson Reuters and Dinar Standard, 2015.
- Hafez, Omar Zuhair, Al-Bunook Al-Islamiyah Amam Al-Tahaddiyath Al-Mu'aasirah, a study presented in the Fourth Mecca Conference entitled "Al-Ummah Al-Islamiyah Fi Muwajahath Al-Tahaddiyath", on 24/ 1/ 2004.
- Sharia Review Bureau, Adawaath Al-Tahil Al-Mutakamilah Lil Aamileena fi Al-Muassaath Al-Maliyah Al-Islamiyah wa Dour Al-Hyaat Al-Shar'aiyah wa Al-Ma'ahid fi Tadreebihim Shar'an, Presented in the Fifth Conference of Shariah Boards of Islamic Financial Institutions, Bahrain, 2005.
- Daradji, Issa, and Osirir, Munawar, Tahaddiyath Al-sina'ah Al-Sayrafah Al-Islamiyah, a study presented in the first international forum on the Islamic economy, reality and the stakes of the future, (23- 24 / 2/ 2011).
- Zahra, Sayed and Dahman, Dour Al-Sayrafah Al-Islamiyah Fi Tahqeeq Al-Istiqraaar Al-Maali – Dirasath Halath Ayyinath Min Al-Masarif Al-Islamiyah: Al-Rajahi, Bayt Al-Tamweel Al-Kuwayti, Masraf Qatar Al-Islami Lil Fatrah min (20052015-), Proceedings of the 12th International Scientific Conference, Zarqa University.
- Salehi, Saleh, & Gharbi, Abdel Halim, Kafaath Siyagh Al-Tamweel Al-Islami Fi Ihtiwayi Al-Azmaath Wa Al-Taqallubath Al-Douriyah, Paper presented at the International Forum on the International Financial Crisis and Global Governance, University of Setif, Algeria, 2021- October 2009.
- Abbad, Jumua Mahmoud, Al-Azmah Al-Maliyah Al-iqtisadiyah Al-Alamiyah wa Aasaruha Al-Haliyah Wa Al-Mutawqqa'ah 'Ala Al-Jihaz Al-Masrafi Al-Urduni,

Conference on the global financial crisis and how to address it from the perspective of the Western and Islamic economic system, University of Jinan, Lebanon, 2009.

- Abdullah, Ahmad, Ma'ayir Muwahhadah Li Al-Raqabah Al-Shar'aiyah, Journal of Islamic Economic Studies, Islamic Research and Training Institute, Vol. 9, No. 101.
- Nasser, Al-Gharib, Jordan Islamic Bank, Qanoon Al-Bank Al-Islami Al-Urduni Raqm 28 li Sanath 2000 Wa T'adilatuhu. UAE Federal Law No. 6 of 1985 on the operation and activities of Islamic banks.
- Nin, Nabila, Muhairik, Fawzi, Tahaddiyath 'Amal Al-Masarif Al-Islamiyah Fi An-Nizam Al-Masrafi Al-Jazayri, a research submitted to complete the master's requirements for the Martyr Hamad Lakhdar University in Algiers, Algeria, 2015.

Bait Al-Mashura Journal

مجلة بيت المشورة

International Academic Refereed Journal On Islamic Economics and Finance

Issue (11) - October 2019 - State of Qatar

ISSN : 2409-0867 Online
ISSN : 2410-6836 Print

mashurajournal.com

Published by

Bait Al-Mashura Finance Consultaions